لحين الاقرار بالنشر من قبل الدكتور احمد قباعة

حقوق الأردنية تنظم ندوة علمية للتعريف بجريمة الاتجار بالبشر

مندوبا عن عميد كلية الحقوق الأستاذ الدكتور باسم ملحم، رعى الدكتور أحمد قباعة رئيس قسم القانون العام، الندوة العلمية التي نظمتها كلية الحقوق وبالتعاون مع مديرية حقوق الانسان في وزارة العدل حول جريمة الاتجار بالبشر والتي شارك فيها كلاً من الدكتورة حنان الخلايلة مديرة مديرية حقوق الانسان في وزارة العدل الأردنية، والمقدم محمد خليفات مدير وحدة مكافحة الإتجار بالبشر في مديرية الامن العام، والسيد بلال المجالي من وزارة العمل و السيدة اميمة قطاش من وزارة العدل و الدكتور معاذ الزعبي الأستاذ في قسم القانون العام في كلية الحقوق الجامعة الأردنية.وخلال كلمته التي القاها الدكتور قباعة رحب من خلالها بالحضور والمتحاورين مؤكدا على أهمية توعية الطلبة حول هذه الجريمة والتي تعتبر من الجرائم الخطيرة التي تهدد المجتمعات المختلفة وتشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية في الحرية والأمن والكرامة والإنسانية، وتعتبر تجارة رائجة تقوم بها عصابات دولية منظمة وهي من الجرائم الاكثر انتشارا في العالم.وأكد الدكتور قباعة على أن تنظيم مثل هذه الندوات ينبع من ايمان كلية الحقوق وواجبها في عقد المحاضرات القانونية التثقيفية والاستعانة بالخبراء المختصين في مختلف المجالات القانونية لتهيئة طالب القانون علميا بالشكل الأمثل وفي نشر الوعي والثقافة القانونية لديهم، وذلك انطلاقا من رسالة الجامعة الاردنية و رسالة كلية الحقوق وتنفيذا للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ٢٠٢٧/٢٠٢٤ وتم تقديم الشكر الى وزارة العدل الشريك الاستراتيجي لكلية الحقوق على تعاونها الدائم والمستمر في المشاركة في مختلف الانشطة اللامنهجية التي تعود بالفائدة على الطلبة، وكذلك الى وزارة العمل ومديرية الأمن العام على مشاركتهم في هذه المحاضرة التوعوية ومساهمتهم في الانشطة التي تعقدها الكلية وفي نشر الوعي والثقافة القانونية لدى المجتمع وتقديم المساعدة القانونية للطلبة وخلال الندوة التي ترأسها الدكتور معاذ الزعبي قدم خلالها ملخصاً حول جريمة الإتجار بالبشر والنصوص التشريعية التي تحد من هذه الجريمة، استهلت الدكتورة الخلايلة حديثها بالتعبير عن فخرها كونها خريجة الجامعة الأردنية عام ١٩٩٥ من كلية الحقوق، وقامت بتعريف جريمة الإتجار بالبشر و صورها وطرقها و ممارساتها من قبل الجاني و المجني عليه، وقالت أن جريمة الإتجار بالبشر تعد الجريمة الثالثة بعد جريمتي المخدرات والسلاح على مستوى العالم، وبينت انه في عام ٢٠٠٩ صدر قانون منع الإتجار بالبشر في الاردن، وأنه جراء تعديلات على القانون عام ٢٠٢١ غُلّظت فيه عقوبات مرتكبي جريمة الإتجار بالبشر إلى حد الجناية أو الجناية المشددة، وشددت على تظافر الجهود الوطنية لمكافحة هذه الجريمة من خلال تدريب الكوادر الطبية و الإسعافية و الرقابية للتعرف على مدلولات ومؤشرات هذه الجريمة، وقالت أن الأردن يقع ضمن المستوى الثاني حول العالم في حقوق الانسان وفق التصنيفات العالمية، وأشارت إلى أن مديرية حقوق الانسان في وزارة العدل وقعت مذكرة تفاهم مع نقابة المحامين لضمان حقوق الضحية في التمثيل القانوني إذا ثبت وجود جريمة الإتجار .بدوره بيّن المقدم الخليفات أنه بعد صدور قانون منع الإتجار بالبشر في الأردن عام ٢٠٠٩ رقم ٩، تم إنشاء وحدة مكافحة الإتجار بالبشر في مديرية الامن العام عام ٢٠١٣، بموجب اتفاقيات مع وزارة العدل والعمل الأردنية، وتضم عدة جهات رقابية و استخباراتية و تفتيشية ضمن عملها، وبين أن الوحدة تعمل وفق عدة محاور منها محور الوقاية وهو مختص بالتوعية من خلال توزيع البروشورات و الحملات الاعلانية والجولات التفتيشية، ومحمور الرقابة وهو معني بتوفير الحماية للضحية و المأوى والتمثيل القانوني في المحتكم المختصة، ومحوَرَ محور الشراكات و التعاون الدولي، وأشار أن الوحدة تعاملت مع ٤٣ قضية للاتجار بالبشر عام ٢٠٢٣ .وخلال حديثه بين المجالي أن وزارة العمل تولي هذا الموضوع أهمية بالغة لأن الضحية فيها هو الإنسان، وبين أن فرق تفتيش متخصصة على مدار الساعة تقوم بالتفتيش والرقابة على مثل تلك الممارسات، وبين أن جريمة التسول، والعمل القسري، واستغلال الأحداث يقع ضمن تلك الجريمة .بدورهم قدم الطلبة والحضور شكرهم للجامعة ولكلية الحقوق على عقد مثل هذه الندوات الهامة والتي من شأنها توعية الطلبة بخطورة تلك الجرائم، والحرص على عدم الوقوع فيها.وحضر اللقاء مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الحقوق الدكتورة لينا شبيب، الدكتور محمد الفواعرة، الدكتور عمر العكور، الدكتورة آمال ابو عنزة.